

## وزارة العدل

### ضبط وظائف

امر عدد 1642 لسنة 1992 مؤرخ في 14 سبتمبر 1992 يتعلق بإتمام الامر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط الوظائف التي يمارسها القضاة من السلك العدلي.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير العدل،

بعد الاطلاع على القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 الضابط لنظام القضاء والمجلس الاعلى للقضاء والقانون الاساسي للقضاة وعلى جميع النصوص التي نقتته أو تمتته.

وعلى الامر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط الوظائف التي يمارسها القضاة من السلك العدلي وعلى جميع النصوص التي نقتته أو تمتته.

وعلى الامر عدد 1330 لسنة 1992 المؤرخ في 20 جويلية 1992 المتعلق بتنظيم وزارة العدل.

وعلى رأي وزير المالية.

وعلى رأي المحكمة الادارية.

يصدر الامر الآتي نصه :

الفصل الاول - تمت الفقرات 21 و 31 و ب و ج من الفصل الاول من الامر عدد 436 لسنة 1973 المؤرخ في 21 سبتمبر 1973 بما يلي :

الفقرة 21 : المدير العام لمركز الدراسات القضائية.

الفقرة 31 : رئيس خلية لمركز الدراسات القضائية.

الفقرة ب : رئيس فريق عمل بمركز الدراسات القضائية.

الفقرة ج : قاضي باحث بمركز الدراسات القضائية.

الفصل 2 - وزيراً العدل والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 سبتمبر 1992.

زين العابدين بن علي